عودة المجانين حينما تحتاجهم

عبد الحكيم حيدر

لأنّهم تركوا الدنيا، هكذا، بلا حساب، بعدما أحرقوا بنوكهم الاجتماعية والاقتصادية، وخرجوا، هكذا، بزجاجاتها الفارغة، حتّى من الماء، والصبر، وحتّى عصيّهم التي يهشّون بها على أغنامهم، التي ركبت البحر أو ذهبت إلى هناك خلف جبال الغيوم. هكذا هم في غيابهم، إلى درجة أنّ من خفّتهن نسناهم تماماً، وكأنّهم ما كانوا معنا قطّ، وحينما يحن حضورهم، يأتي ذلك لحكمةٍ ما، علّها لحاجة الأرض إلى ملحهم غير العاقل، حاجة الأرض لرزقهم اللطيف، ولتجواالتهم لسبابهم، الذي عادة لا يتوجّه لأحد بعينه، بل هو موجّه إلى لا أحد، أو لأحد رمزي، مضمر لديهم، لا يتمّ تعيينه أو تحديده، فالعلّة صارت في داخلهم وحدهم، والسبب غامض ومفتوح الدلالة على العالم أجمع، غامضٌ حتّى عليهم هم.

هم في عراك مع ذلك، الذي صار هناك يتربّص بهم، ولا يزال، ويمنع غلالهم من الوصول لقواديسهم، يخطف منهم حظوظهم، يحطّم آمالهم الطيّبة، ويُعكّر مزاج طواحينهم التي تهرس غلال عرقهم في الجبال، هم هكذا، وأنت دائماً في حاجة إليهم، وهم في غير حاجةٍ لأحد، هكذا هم، وهكذا تحمّلوا معيشتهم.

أحياناً، تراهم في المقهى وقد صهللت أرواحهم، وأحياناً، تراهم مساكين وقد خرجوا من معركة ظالمة خانتهم فيها كلّ خطواتهم وتدابيرهم، رغم أنّهم لم يفارقوا حائط المستشفى أو المقهى أو المدرسة أو الطاحونة.. الأمل تراه دائماً رائعاً، أروع حتّى من طلعة النجوم. تمشى الحياة هكذا بالجميع، بالساكين وبالأقوياء، وبالحكماء، وبالساسة المُحنّكين، وبالمجانين، وأصحاب المحالّ التي كفّت أن تبيع، يذهب أصحابها فقط، لرؤية الناس والسؤال عن الأحوال والبضاعة، وأيضاً، يذهب أحدهم للمحلّ كي يطيب له الهواء بعد خنقة البيوت والتلفزيونات التي تنبح صباح مساء، هو كذلك، يخرج كي يرى آخر أحوال المجانين بعد ما غابوا شهوراً عن المشهد، رغم أنّ جُحا لا باع كلابه في الشام، ولا عاد بها إلى برّ مصر. الهواء بالفعل كان طيّباً، رغم أنّ صاحب الدكّان كان عليلاً، الهواء أمام المقهى كان جميلاً، بل أجمل من هواء البيوت وأطيب.

لا أُحبّ مجانين الوزارات بلا عمل. أُحبّ مجانين الكتّاب والمتأدّبين في مكتبة باب الخلق القديمة فقط، وكم تمنيّت لو عشت مع كتاباتهم أو في معيّة حيواتهم الفقيرة، وخاصة المتعفّفين منهم، بعد ما انصرفوا بعيداً عن أسرهم وأجّروا غرفاً تُعجزهم في تسديد إيجاراتها، ولا أُحبّهم شرسين أو من الوجهاء، كما صوّر بعضهم البير قصيري، أُحبّهم هكذا مساكين فرّوا من قرب سواقي الفيّوم أو الباجور، بعد ما حصلوا على الابتدائية، وعملوا في مكتبات باب الخلق، وكانت لهم نوادرهم في غرفهم الفقيرة مع مجاوري الأزهر، وبعضهم خرج في المظاهرات، وبعضهم كان يشاكس العفّاد، أو شاكس حافظ إبرهيم في مقهى متانيا، وبعضهم أبخس من شأن الأفغاني، حيناً، أُحبّ المجروحين منهم، وأيضاً، الذين يتعاملون مع الواقع في أدب وترفّع، مع الحفاظ على السخرية، كذلك، الرجل الطيّب الذي كان لديه كشكول من النثر، كتبه وهو يعمل في أرشيف الحشرات في كلية العلوم في الأربعينيات من القرن الماضي، وبعد المعاش سكن غرفتَين في «السطوح»، في بيت قديم في «المرج»، وتزوّج بعد الستّين، وأنجبت له زوجته محمداً وفاطمة، وكان يذهب إلى الندوات حتّى بدايات الستينيات، إلا أنّه بعد ما باع القيراطين تزوّج من ابنة ابن عمه، ولكنّه يخاف من الأيام على محمد الضعيف وقليل الحيلة، ولا يخاف على فاطمة، ويصبّ اللعن للقطّة، وكان قد كبر، فزاره طالب درس في ألمانيا، كان يفتح له أرشيف الكلية وهو طالب ماجستير، وضمّ محمداً وفاطمة، شفقة عليهما وعلى سنّهما، إلى مؤسسة ألمانية خيرية، بعد ما كبر ونسي تماماً حكايات الأدب، ونسي، أيضاً، حكاية القيراطين في بلدته، فقد قال للمشرف إنّه سيموّل نصف معاشه لدفتر توفير محمد وفاطمة، حينما استلم منه المشرف الطفلَين ووقّع على الاستلام، ثم نظر إلى صورة قديمة يظهر فيها ببدلة في كلّية العلوم، ووزير التعليم، آنذاك، طه حسين في صدارة القاعة، وفي جلسته ميلة ما شبه حزينة.

لكنّ المُستبعد أن تتغيّر اللعنة السياسية تبعاً لذلك في زمن قريب. وثمة مجموعة مُؤشّرات على المدى الذي يمكن أن تصل إليه التداعيات المُنتظرة، وتأثيرها في الخطط الإيديولوجية، التي رسمها الخميني المؤسّس، بهدف صناعة تاريخ جديد للمنطقة، وكذلك على «التضاريس» السياسية المُحيطة بإيران، والتي تعيش، هي الأخرى، إرهاصات بتصدّعات وتغييرات باتت ملامحها في الأفق. وأول مُؤشّر هو الاجتماع الاستثنائي الذي عقده قادة المليشيات، في الساعات الأولى التي أعقبت مراسم تشييع جثمان رئيسي، وترأسه القائد العام للحرس الثوري الإيراني اللواء حسن سلامي، الذي أكّد «استمرار الجهاد والنضال حتّى النصر الكبير»، وثمة ملاحظة لافتة، هي حضور قيادات «الحشد الشعبي» الذي يتبع، بحسب ما تقوله حكومة بغداد، القائد العام للقوات المسلّحة العراقية، وتجنّب تلك القيادات التصريح عمّا دار في الاجتماع، وحتّى عن مشاركتها فيه.

والمؤشّر الثاني، وصول محمد كوثراني، القيادي في حزب الله اللبناني، إلى بغداد، على نحو مفاجئ، موفداً من المرشد الأعلى للعمل على رأب الصدع القائم بين «الإصلاحية» من جهة، وأنصار الدستور، ولكن، بطريقة لا تترك أيّ إمكانية للتناوب، ولذلك، تتميّز هذه الانظمة بتركيز السلطة في أيدي عدد قليل من الناس، وبطول عمر القادة أو الحزب الحاكم، أو كليهما، وبالتضييق على المعارضة، ومنع حرّية التعبير أو على الأقلّ حصرها في أضيق نطاق.

الشكلان الأخران للأنظمة الاستبدادية، هما المجالس العسكرية والدكتاتوريات، التي تتميّز بغياب الانتخابات. وتندرج أنظمة الأقلّيات، هذه، كأنموذج، في سياق الصراع بين القوى الدولية، وتنزّاح أحياناً إلى حروب أهلية طاحنة، وقد عادت المجالس العسكرية، التي يُعتقد أنّها تنتمي إلى ماضٍ سياسي مُظلم منذ عام 2020، ومن الخروج إلى كوناكري، استعاد الجيش السلطة بين عامي 2020 و2022، ودشّنت مالي عودة الجيش في عام 2020، ووصل وباء الانقلابات إلى السودان وغينيا وبوركينا فاسو. وكانت الديمقراطيتان، المالية والبوركينابية الفتيّة (بعد انهيار نظام بليز كومباوري الطويل الذي بدأ في 1987 ثم طُرد بثورة الشوارع في 2014) الضحيتين الجانبيتين للحرب في منطقة الساحل. ويستمرّ الإغراء العسكري في أفريقيا، كما يتضح، في الانقلابات المتلاحقة التي شهدتها النيجر والغابون.

وإذا كنت الأنظمة العسكرية معروفة بمصادرتها كلّ مظاهر الحياة السياسية، فإنّ الدكتاتوريات المدنية تقضي، أحياناً، في حالة من الصراعات الطويلة تمنع تطبيع الوضع السياسي في البلاد.

وعلى سبيل المثال، انزلقت دولة جنوب السودان الجديدة إلى حرب أهلية بعد عامين من الاستقلال، وعانت إريتريا من صراع طويل مع جارتها إثيوبيا. علاوة على ذلك، يكون الخطّ الفاصل بين الدكتاتوريات العسكرية والديكتاتوريات المدنية غير واضح في أحيان كثيرة (نموذجا مصر وإريتريا). أمّا الأنظمة المُصنّفة ديمقراطية في القارّة الأفريقية، فلا يزيد عددها على 18 دولة، وهي، واقعياً، بصدد التناقص. وإذا كان هذا النظام قد ترسّخ في البلدان، منذ القرن العشرين، مثل جنوب أفريقيا والسنغال إلى حدّ ما، فإنّ بلداناً أخرى هي ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين.

لقد تعثرت هذه الديمقراطيات الحديثة وواجهتها مشكلات حادّة في إنجاح انتقالها السياسي، وشهدت تناوبات انتخابية سلمية (نيجيريا، وغانا، والسنغال، وتونس). وفي بعض الحالات، أدّى ترسيخ الروح الديمقراطية إلى مقاومة الرغبات المناهضة للديمقراطية لدى من هم في السلطة. ففي السنغال، حالت تعبئة المواطنين دون محاولة الرئيس ماكي سال الترشّح لولاية ثالثة.

أصابت معركة التعديلات القانونية، تلك، هذه الوحدة في مقتل، ومن برقص الأحداث التي كانت سائدة إبّان تلك المعركة يعلم أنّ أحد أخزمة أمان الكيان الأكثر أهمّية أصابها عطبٌ لا يُرتجى إصلاحه، ورافق تلك المعركة تداعيات كانت بمثابة قنابل موقوتة في بنية الكيان، وحان وقت انفجارها، وأهم هذه القنابل الصراع المزمن بين المتديّنين والعلمانيين، خاصّة بعد تعاظم حضور الدين وأهله في مفاصل الحياة المُهمّة في الكيان، لاسيما الجهزة الأمنية والجيش، ولم يُؤثّر هذا الحضور في زيادة توحّش أساليب الاحتلال المتوجّهة للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال فقط، بل تعدّاه إلى العلاقة البينيّة داخل مستعمري الكيان.

ثاني أخزمة الأمان، التي اهترأت على نحو لا يُمكن إصلاحه، ما يُسمّى قوّة الردع أو ردع القوّة، وهي قيمة حرص الكيان على زرعها في العقل الجمعي العربي كي لا يُفكّر أحدٌ في «التجرؤ» على مهاجمته، باعتبار أنّ أيّ محاولة من هذا النوع مالها الفشل، ولطالما تحدّث قادة الكيان عن أهمية زرع الخوف والرعب في نفوس «الأعداء» لردعهم عن أيّ محاولة لمهاجمته، وقد رافقت عملية بناء هذا «الردع» ألوان شتّى من التوحّش، لا يبدأ من ارتكاب المذابح البشعة ولا ينتهي عند التنكيل بالأسرى، وتحويل حياة الفلسطيني

تفكيك أخزمة أمان الكيان الصهيوني

حلمي الأسمر

ليس الكيان الصهيوني «دولة» بالمعنى المألوف للدولة، فهو مشروع استعماري ضخم ممول على نحو شبه كامل من الولايات المتحدة (ومن يدور في فلكها عربياً وعجماً)، وهو، بهذا المعنى، أشبه ما يكون بإمبراطورية كبيرة تقع تحت الحماية الغربية الكاملة، وأيّ تبجح صهيوني خارج هذا الفهم الشامل لا يُعتدّ به، وكلّ خزعبلات وتصريحات غلاة الصهاينة المتديّنين، التي يلمزون بها الإدارة الأميركية بزعم استغلال الكيان وحريته في اتخاذ قراراته، محض كلام لا رصيد له، أمّا هذرمات رئيس وزرائه بنيامين نتنياهو، غير مرّة، إنّ «إسرائيل» ستقف وحدها، إنّ أضعفت، في وجه أعدائها فهي من نوع الفشخرة الكاذبة التي داب الكاذب الأكبر في الكيان على صرفها بغير حساب.

وتأسيساً على هذا الجذر في فهم بنية الكيان، يمكن فهم الطريقة التي يُفكّك بها، وهو أمر بدا قريباً أكثر من أيّ وقت مضى، ومن الصعب، هنا، التكهن، حتّى وفق الدراسات المستقبلية الاستشرافية، بالزمن الفعلي الذي تستغرقه عملية التفكيك، لكنّ هناك استقراءات مُهمّة لبدء تفكيك وتفكّك أخزمة الأمان التي تحيط به وتمنعه من الانهيار، وما حلّ بها تحديداً بصيرة، فقد بدّدت معركة طوفان الأقصى كلّ معاني الردع، ووضعت مفهومه تحت أرجل مقاتلي المقاومة وصمود حاضنتها الشعبية، التي أبدت صلابة يكاد يعجز عنها بنو البشر، وذهاب ريح الردع، بهذا المعنى، أعاد للعربي، عموماً، الثقة بالقدرة على هزيمة الكيان، فلم يعد أقلّ الأعراب شأناً يؤمنون باستحالة هزيمته، بعد أن هزمت المقاومة الهزيمة نفسها المستوطنة في العقل الجمعي العربي، بصمودها العنيد وإثخانها في جيشه، فحوّلته أضحوكة في الإعلام الغربي المُنصف، ولدى كثير من قادة العالم المُنعتقين من سيطرة كذبة «اللاسامية»، وهذه الكذبة، تحديداً، هي حزام الأمان الثالث، الذي بدأت خيوطه بالتفكك، بعد أن كان قلعة يستحيل الاقتراب منها، فما بالك بالبدء في هدمها؟

تهمة اللاسامية، في الأصل، تلصق عادة بالذين يعادون اليهود «شعباً» سامياً، وهو مفهوم خاطئ من أساسه، لأنّ اليهود ليسوا الشعب السامي الوحيد، فالعرب ساميّون أيضاً، لكنّ الدعاية اليهودية احتكرت السامية أولاً، ثم حوّلت كلّ انتقاد لسياسات الكيان نوعاً من معاداة اليهود أو اللاسامية، إلى حدّ أن أصبح هذا المفهوم مترجماً في قوانين غربية تبني سياجاً حول الكيان وتحميه من النقد، وجاءت الانتفاضة الشعبية العالمية ضدّ جرائم الكيان في غزّة وعموم فلسطين، لتنحّي هذا «البعبع» جانباً، وتبعث في نفوس أحرار العالم ما يكفي من الشجاعة لركل هذا «الحزام» بأرجلهم، وكانت هذه أحد أكثر ثمار «طوفان الأقصى» أهمّيةً، وتبع هذا، بالطبع، عملية البدء بتفكيك «الشرعي» الدولي للكيان، فغدا في غير ساحة مطارداً قانونياً ومنبوذاً، وما وضعُ أرفع قادته في قائمة المطلوب اعتقالهم إلا التعبير الأكثر وضوحاً عن ما نقول. جديد أخزمة الأمان، التي تداعت، وربما أخطرها، العطب الذي أصاب «أسطرة» جيش الكيان وأجهزة استخباراته، بعد أن نكّلت بهما المقاومة الفلسطينية، أولاً، حين استطاعت اختراقهما في بداية الطوفان، ثمّ بمواجهة جيش الاحتلال بعد دخوله غزّة، ولا نقول احتلالها، لأنّه لم يستطع حتّى الآن احتلال حتى متر مربع منها، رغم اجتياح كلّ أراضيها. وهكذا، بدا الكيان وقد فقد أو كاد كلّ أسيجة أمانه، وهو ما يُؤذن ببداية فعلية لتفكيكه، فإذا أضفنا إلى كلّ هذا بدء عملية زوال الغطاء الدولي له، أو ما يسمى زوال «الشرعية» الدولية، وبدء تخلّي بعض القوى والأنظمة والدول عن حمايته بعد أن أصبح مطارداً في المحاكم الدولية، فهمنا المغزى من حديثنا عن البدء الفعلي لعملية تفكيك أخزمة أمان الكيان.

(كاتب وإعلامي من الأردن)

> جديد أخزمة الأمان، التي تداعت، وربما أخطرها، العطب الذي أصاب «أسطرة» جيش الكيان وأجهزة استخباراته، بعد أن نكّلت بهما المقاومة الفلسطينية

أفريقيا: الاستبداد والديمقراطية الهشّة

سمير حمدي

تظلّ الديمقراطية في القارّة الأفريقية مسألة حديثة ومتقلّبة، وهي اليوم في تراجع، في ظلّ عودة الاستبداد وإعادة تركّز الأنظمة السلطوية في بلدان عديدة. وتكشف الخريطة السياسية لأفريقيا عن سيطرة ثلاثة نماذج من الأنظمة: سلطوية مطلقة، مهما كان توصيفها النظري، حكماً ملكياً أو جمهورياً أو مجلساً عسكرياً، وشبه سلطوية، وتقدّم صورةً وهميةً للديمقراطية، إذ تجري الانتخابات، ولكن في ظلّ حيّزٍ سلطوي مُغلق، وديمقراطية، فتُحترم المواعيد الدستورية، وتُجرى الانتخابات، ويُؤدّي إلى تناوب سلمي على السلطة.

يتمثّل الاتجاه الأساس الحالي في عودة الاستبداد في شكل انقلابات دستورية، وإعادة عسكرة السلطة، فمن أصل 54 دولة في أفريقيا تصنّف 23 دولة باعتبارها أنظمة شبه سلطوية، أي تُقدّم شكلاً ديمقراطياً، ولكنّها تمارس السلطة ممارسة استبداديّة، وتُنظّم الانتخابات، هناك، وفق التقويم الدستوري. ولكن، بطريقة لا تترك أيّ إمكانية للتناوب. ولذلك، تتميّز هذه الأنظمة بتركيز السلطة في أيدي عدد قليل من الناس، وبطول عمر القادة أو الحزب الحاكم، أو كليهما، وبالتضييق على المعارضة، ومنع حرّية التعبير أو على الأقلّ حصرها في أضيق نطاق.

الشكلان الأخران للأنظمة الاستبدادية، هما المجالس العسكرية والدكتاتوريات، التي تتميّز بغياب الانتخابات. وتندرج أنظمة الأقلّيات، هذه، كأنموذج، في سياق الصراع بين القوى الدولية، وتنزّاح أحياناً إلى حروب أهلية طاحنة، وقد عادت المجالس العسكرية، التي يُعتقد أنّها تنتمي إلى ماضٍ سياسي مُظلم منذ عام 2020، ومن الخروج إلى كوناكري، استعاد الجيش السلطة بين عامي 2020 و2022، ودشّنت مالي عودة الجيش في عام 2020، ووصل وباء الانقلابات إلى السودان وغينيا وبوركينا فاسو. وكانت الديمقراطيتان، المالية والبوركينابية الفتيّة (بعد انهيار نظام بليز كومباوري الطويل الذي بدأ في 1987 ثم طُرد بثورة الشوارع في 2014) الضحيتين الجانبيتين للحرب في منطقة الساحل. ويستمرّ الإغراء العسكري في أفريقيا، كما يتضح، في الانقلابات المتلاحقة التي شهدتها النيجر والغابون.

وإذا كنت الأنظمة العسكرية معروفة بمصادرتها كلّ مظاهر الحياة السياسية، فإنّ الدكتاتوريات المدنية تقضي، أحياناً، في حالة من الصراعات الطويلة تمنع تطبيع الوضع السياسي في البلاد.

وعلى سبيل المثال، انزلقت دولة جنوب السودان الجديدة إلى حرب أهلية بعد عامين من الاستقلال، وعانت إريتريا من صراع طويل مع جارتها إثيوبيا. علاوة على ذلك، يكون الخطّ الفاصل بين الدكتاتوريات العسكرية والديكتاتوريات المدنية غير واضح في أحيان كثيرة (نموذجا مصر وإريتريا). أمّا الأنظمة المُصنّفة ديمقراطية في القارّة الأفريقية، فلا يزيد عددها على 18 دولة، وهي، واقعياً، بصدد التناقص. وإذا كان هذا النظام قد ترسّخ في البلدان، منذ القرن العشرين، مثل جنوب أفريقيا والسنغال إلى حدّ ما، فإنّ بلداناً أخرى هي ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين.

لقد تعثرت هذه الديمقراطيات الحديثة وواجهتها مشكلات حادّة في إنجاح انتقالها السياسي، وشهدت تناوبات انتخابية سلمية (نيجيريا، وغانا، والسنغال، وتونس). وفي بعض الحالات، أدّى ترسيخ الروح الديمقراطية إلى مقاومة الرغبات المناهضة للديمقراطية لدى من هم في السلطة. ففي السنغال، حالت تعبئة المواطنين دون محاولة الرئيس ماكي سال الترشّح لولاية ثالثة.

> الدكتاتوريات المدنية تفضي إلى صراعات تمنع تطبيع الوضع السياسي

ترتيبات أميركية للمنطقة تحت ضغط انتخابي

رانيا مصطفى

يستعجل الرئيس الأميركي، جو بايدن، قبل انطلاق السباق الرئاسي، رفع رصيده الانتخابي بإنجاز الصفقة مع السعودية، مع إرجاء الجزء الخاص بالتطبيع مع إسرائيل؛ إذ ترفض الأخيرة طلب الرياض تقديم الثمن بـ«مسار موثوق» نحو إقامة دولة فلسطينية، ووقف حرب غزّة. تتضمّن الصفقة اتفاقات أمنية ودفاعية تشمل حصول السعودية على تقنية نووية، وتوسيع نطاق تجارتها الحرّة مقدمةً للتطبيع مع الكيان الصهيوني في إطار مساعي المملكة إلى إنهاء مشكلاتها مع الجوار، وضمن خطة مشروع رؤية 2030، الساعي إلى تنويع اقتصادها والاستثمار في الطاقات البديلة، والتحوّل وجهةً سياحيةً عالمية، وهذا يتطلّب استقراراً إقليمياً، وبالتالي، تهدئة الصراع المستمرّ في فلسطين، بأيّ ثمن.

إطالة أمد الحرب في غزّة، وعدم تمكّن القوّة العسكرية الإسرائيلية المدعومة بتسليح أميركي لأحد من القضاء على الجناح العسكري لحركة حماس، أوقعا إدارة بايدن في حرج كبير أمام ناخبيه والمجتمع الدولي، وفتحا الباب أمام تغيّر في المزاج العام الغربي تجاه التعاطي مع القضية الفلسطينية، بدءاً برفع أفريقيا دعوى على إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية في حقّ الفلسطينيين، إلى التظاهرات العارمة في العالم دعماً لغزّة، وظاهرة انتفاضة الجامعات الأميركية، ثم مع محكمة الجنايات الدولية إلى إصدار مُذكّرة اعتقال في حقّ رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير الحرب يوآف غالانت، وصولاً إلى اعتراف كلّ من إسبانيا وأيرلندا والنرويج بالدولة الفلسطينية. هذا المُستجدّ، ومع استمرار الحرب على غزّة، صعّب مسألة التطبيع السعودي الإسرائيلي، التي كانت تبدو أكثر سلاسة قبل «طوفان الأقصى».

وتزيد بايدن ارتباكاً الأنباءُ عن اقتراب إيران من الإعلان عن امتلاك قنبلة نووية، وربّما سيدفع مصرع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، ومعه وزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان، بعد تحطّم المروحية الرئاسية قرب الحدود الأذربيجانية في 19 مايو/ أيار الحالي، المرشدَ الأعلى للثورة الإيرانية، آية الله علي خامنئي، إلى الإسراع في إصدار فتوى القنبلة النووية، والإعلان عنها منجزاً قومياً للبلاد، يمكّنه من الهروب إلى الأمام وكسب الوقت، لحسم الصراعات الداخلية بشأن من سيملأ الفراغ الذي تركه كلٌّ من رئيسي وأمير عبد اللهيان، وبشأن مسألة خلافة المُرشد الأعلى. هذا يعني أنّ على إدارة بايدن الإسراع في تشكيل حلف عربي-أميركي، فيما انضمام إسرائيل ينتظر انتهاء مهمّة «القضاء» على «حماس» في غزّة، للحفاظ على الرياض ضمن معسكرها الجيوسياسي في مواجهة قوّة طهران. قبلت الإدارة الأميركية بالشروط السعودية، وعادت إلى تشكيل تحالف أمني قوّي معها، متجاوزة كراهية الكونغرس للسعودية، ووعود بايدن الانتخابية السابقة بمحاسبتها على الانتهاكات الإنسانية، وفي مقدمتها قضية مقتل جمال خاشقجي. تفتش الرياض عن علاقات مرنة بعيداً عن الانحياز إلى قطب واحد، في وضع دولي غير مستقر، إذ لم تعد تثق بالولايات المتّحدة، وبتقلّبات أمزجة الإدارات المتتالية تجاه التزاماتها بتعهداتها تجاه المملكة، وبالتالي، لن تتراجع عن علاقاتها المتصاعدة مع الصين، باعتبار الأخيرة أكبر مستورد منفرد للنفط السعودي، وعلى استعداد لتزويد الرياض بالأسلحة والتكنولوجيا من دون شروط، وكذلك، لن تتراجع عن علاقاتها مع روسيا لإدارة إنتاج النفط العالمي، وتحديد سعر البرميل ضمن تحالف «أوبك +»، ولا عما أنجز من تحسّن دبلوماسي في علاقتها مع طهران برعاية بكين.

من جهة أخرى، تتكثّف المفاوضات بين الولايات المتّحدة وإيران، في الفترة الأخيرة، بوساطة عُمانية ووساطة أطراف أوروبية. ترفع إيران سقف مطالبها، بعد اقتراب امتلاكها السلاح النووي، والذي أصبح ورقة قوّية على طاولة المفاوضات، وفي حال إعلانها أنّها أصبحت دولة نووية ستزداد عزلتها في المجتمع الدولي. قد يصل الطرفان إلى شكل من اتفاق نووي جديد يجعل محطةَ نطنز النووية تقتصر على إنتاج اليورانيوم المُخصّب لأغراض سلمية، مع عودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العمل. هذا يتطلّب تنازلات أميركية، أيضاً، عن الشروط التي كان قد وضعها الرئيس باراك أوباما عند إبرام اتفاق 2015، والشروط التي كان بوسع بايدن وضعها لإتمام الاتفاق عند بداية ولايته الرئاسية في 2021.

في كلّ الأحوال، يبدو أنّ اذرع طهران ضمن الإقليم ليست ضمن جدول أعمال التفاوض، بل تتعاطى واشنطن معها ملفّاً منفصلاً، فنفوذ إيران في أربع عواصم عربية ودعمها دوراً تخريبياً، تقوم به مليشيات مدعومة منها، دفع السعودية، وباقي دول الخليج، إلى التفكير بقبول الأجندة الأميركية بشأن تشكيل تحالف يضمّ إسرائيل لردع إيران. كما أنّ دور المليشيات الشيعية في الدول التي حصلت فيها ثورات (سورية واليمن)، ساهم في تحوّل الصراع إلى منحىً طائفي هُوياتي، واستنقاع تلك الدول، بدلاً من انتصار الثورات، وحالة الاستنقاع، هذه، هي ذاتها في العراق ولبنان، وهذا يأتي ضمن الأجندة الأميركية لضبط المنطقة.

في المقابل، تضبط إيران تصعيد أذرعها (حزب الله في لبنان، والحوثيين في ممرّ البحر الأحمر التجاري) على وقْع مصالحها طويلة الأمد في تلك الدول، والمتعلّقة بالحفاظ على تلك الأذرع، بل هي تسعى إلى تعزيز قوّتها، وفتح جبهات مناوشة جديدة باسم المقاومة مع إسرائيل، في الجولان مثلاً. ورغم ما قيل قبل أسابيع عن ابتعاد نظام دمشق عن طهران، إلا أنّ وجود قرابة عشرين ألف مقاتل شيعي من العراق في جنوب دمشق، وتغلغل حزب الله بأريحية على الحدود السورية اللبنانية، يدلّ على قوّة النفوذ الإيراني وصعوبة إزاحته. تهتمّ واشنطن بتقليم أذرع إيران، وجعل تحرّكاتها مضبوطة، عبر دعمها الضربات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية في سورية، وعبر تحالفها الدولي في البحر الأحمر ضدّ الحوثيين، وتمسّكها بقواعدها العسكرية في العراق وفي التنف وفي شمال شرق سورية، وأخيراً، دعمها لدور دبلوماسي وسياسي سعودي أكبر في المنطقة، يتوافق مع الأجندة الأميركية. في هذا السياق تمكن قراءة المحاولة السعودية لانتزاع دمشق من الحضن الإيراني، وتعيين سفير سعودي في دمشق بعد انقطاع 12 عاماً؛ فيما تشكّل قدرة (أو عجز) دمشق عن ضبط ملفّ تجارة الكبتاغون وتهريبه إلى دول الخليج عبر الحدود الأردنية دلالة على نجاح (أو فشل) تلك المراهنة السعودية.

> تشكّل قدرة دمشق أو عجزها عن ضبط ملفّ تجارة الكبتاغون وتهريبه إلى دول الخليج عبر الحدود الأردنية دلالة على نجاح المراهنة السعودية أو فشلها

مناصر للرئاسي امام محكمة مانهاتن خلال مقاضاة الرئيس السابق (شارلي تريبالو/فرانس برس)

(كاتبة سورية)

كاريكاتير — عماد حجاج

هل تقف إيران على أبواب مسار مختلف؟

عبد اللطيف السعدون

لم تصحُ إيران بعد من هَول الصدمة التي واجهتها بعد رحيل إبراهيم رئيسي، الرجل الأول بعد المُرشد، والمُرشّح لخلافته، والذي ارتبط تاريخه في بداية حياته العملية بتاريخ «لجنة الموت»، التي نَفّذت في ثمانينيات القرن الراحل آلاف عمليات الإخفاء القسري، والإعدامات خارج القضاء، وقد سعى، في فترة ولايته، التي دامت قرابة ثلاث سنوات، لأن يكون أميناً على سلوك سياسة التشدّد، التي قنّنها خامنئي بعد خميني، وعلى إعطاء الأولوية لمشروع «تصدير الثورة»، والعمل على حيازة «القنبلة النووية» وتكنولوجيا الصواريخ والمُسيّرات، بهدف إيجاد «عامل ردع وتفوّق» يتيح لإيران التحوّل قوّة إقليمية ودولية لا يمكن إغفالها في أيّ حسابات جيوسياسية أو عسكرية في المستقبل، ولكنّ هذا كلّه جرى على حساب تطمين طموحات وحاجات مواطنيه في الحصول على الخبز، والحرية، وفرص العمل والأمان، وهو ما ساهم في خلق فجوة بين قاعدة الحكم، المُتمثّلة في رجال الدين و«الحرس الثوري»، والجيل الشاب، الذي أثقلته أعباء المعيشة الصعبة في ظلّ الحصار الذي تعيشه البلاد. ترك رئيسي وراءه جروحاً كثيرة لم يمكن لها أن تندمل في عهده، أقلّها ما كابدته 33 ألف أسرة فقدت أبناءها على يديه، ناهيك عن تردّي الأوضاع المُزرية التي عاشها الإيرانيون في ظلّه، وإذا كان الاحتمال الأقرب أن تتواصل سيطرة المحافظين المُتشدّدين على قيادة البلاد، وأن يواصل الرئيس الجديد سياسات سلفه، إلا أنّ الواضح أنّ الطريق لن يكون مُمهّداً أمامه بالشكل الذي كان عليه سلفه، خاصّة أنّه قد لا يحظى بالدعم الكامل من لدن المفاصل التي لها رأي في أمور الحكم (المؤسسة الدينية، و«الحرس الثوري»، والاستخبارات، وقطاع الشباب والنساء، والأسر التي فقدت أبناءها على يده، وقيامها بإنزال صوره من بعض الأماكن وحرقها).

وعلى أيّ حال، لننتظر ما يحصل من تداعيات، وعندها يكون لكلّ حادث حديث.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

عن حقّ المُجنّد المصري في الغضب

زياد بركات

يقارب فيلم «ألفا»، وهو من إنتاج 2018، موضوعة العلاقة بين الكائن البشري والحيوان في العصر الجليدي (قبل نحو عشرين ألف سنة، بحسب أحداث الفيلم). يصطحب «تاو» زعيم القبيلة نجله الأكبر «كيدا» في مغامرته الكبرى للتأهّل للزعامة، فعليه أن يتعلّم فنون الصيد الوعرة، أو القتل بلغة أخرى، ليغادر طفولته. وهكذا، يُهيّأ المسرح، في فيلم يتميّز بمشهديات بديعة، لأول عملية اختبار للفتى، بأن يحاصر زعيمُ القبيلة ورجالُه قطيعاً من الثيران البرّية بالرِماح، فلا يتبقّى أمامها سوى الاندفاع إلى الخلف لتسقط من الجبل نحو هوّة سحيقة، ومن ينجُ منها يقعْ في قبضة الصيّادين، في المشهد الأول من الفيلم، الخرافي، المكتنز بالدلالات، نرى الثيران تسقط تباعاً على قطاع غزّة، باستثنا، واحد يندفع نحو الصيّادين، وتحديداً نحو نجل زعيم القبيلة، الذي يحثّه والدُه على الهجوم والإجهاز على أولى فرائسه. يبدو الثور غاضباً بتصميم لا يعرف الوهن على الانتقام لمقتل أبناء جنسه، مندفعاً بغزيرة عمياء، بالغة القوّة والعنف نحو هدفه؛ وهو قتل نجل زعيم القبيلة، الذي يبدو رقيقَ الملامح ومُتردّداً، وينتهي الأمر بالثور الهائج إلى اصطياد الفتى وحمْله بين قرنيه، ثمّ الاندفاع به نحو حافّة الجبل ورميه من هناك، في انتقام بدائي يجعل المشاهد يتفهّم، ولو بتعاطف مع غضب الثور البرّي، ويُشفق في الوقت نفسه على الفتى صغير السنّ حسناً، أنذ على الجانب المصري من معبر رفح، على برج مراقبة لتأمين الحدود مع الجانب الفلسطيني. ترى بعينيك، قبل يوم واحد فقط، ألسنة النار تتعالى بالقرب منك، تشمّ رائحة الحرائق التي تنبعث من مُخيّم للنازحين في رفح فعلية لتفكيكه، فإذا أضفنا إلى كلّ هذا بدء عملية زوال الغطاء الدولي له، أو ما يسمى زوال «الشرعية» الدولية، وبدء تخلّي بعض القوى والأنظمة والدول عن حمايته بعد أن أصبح مطارداً في المحاكم الدولية، فهمنا المغزى من حديثنا عن البدء الفعلي لعملية تفكيك أخزمة أمان الكيان.

(كاتب وإعلامي من الأردن)

عن اعتراف إسبانيا بدولة فلسطين

محمد احمد بنيس

سجّلت إسبانيا، الثلاثاء الماضي، بمعيّة النرويج وأيرلندا، موقفاً تاريخياً في الانتصار لعدالة القضية الفلسطينية، والإيمان بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، التي تشمل قطاع غزّة والضفّة الغربية، وعاصمتها القدس الشرقية. وقال رئيس الحكومة الإسباني بيدرو سانشيز إنّ بلاده «لن تعترف بأيّ تغييرات طرأت على الحدود الفلسطينية بعد 1967، ما لم يتّفق الأطراف على ذلك»، وهو ما يزيد من العزلة الدبلوماسية لدولة الاحتلال، في ظلّ التداعيات التراجيدية لحرب الإبادة التي تشنّها على قطاع غزّة، في تحدٍّ سافرٍ لقرار محكمة العدل الدولية، القاضي بوقف هجومها على مدينة رفح.

ومنذ هجوم المقاومة الفلسطينية على إسرائيل في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، والعدوان الإسرائيلي الوحشي الذي أعقبه على قطاع غزّة، واجهت الطبقة السياسية الإسبانية، وقطاع عريض من نُخَب الثقافة والفكر والإعلام والرأي العام، الأسئلة الكبرى التي يطرحها الصراع على صعيد جذوره التاريخية، وتحوّلاته الدراماتيكية، التي دفع الشعب الفلسطيني أثمانها غالياً خلال العقود السبعة الماضية. ومع اشتداد القصف وزيادة توحّش آلة القتل الإسرائيلية على غزّة بدأ يتبلور موقف إسباني مختلف داخل الاتحاد الأوروبي، وبالأخص بعد تصريحات مسؤولين إسبان حول محرقة غزّة، ومن ذلك، ما صرّحت به وزيرة العمل الإسبانية، يولند

مَنْ يقدر على ردع الحكومة المُتطرّفة في إسرائيل؟

عبد الصمد بن شريف

كان المُدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، يدرك جيّداً أنّه سيتعرّض لحملة تشهير وتشويه، ولموجة من الانتقادات والتهديدات، بعد إصدار المحكمة مُذكّرات اعتقال في حقّ اثنين من القادة الإسرائيليين. علماً أنّ تفعيل حكم المحكمة يُعتبر من المداخل الحيوية لتحقيق جوهر العدالة في الأمم المتّحدة. وفي وقت اتهمت المحكمة الطرفَين؛ إسرائيل و«حماس»، بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، فإنّ أغلبية الانتقادات والاعتراضات انصبّت على مسألة المساواة إزاء دولة إسرائيل، التي تعتبرها الولايات المتّحدة، وعددٌ من الدول الغربية، دولةً ديمقراطية، وليس من المعقول في شيء، حسب اعتقاد هذه الدول، أن تضعها المحكمة في نفس الكفّة مع منظّمة «إرهابية» تسود وتحكم بالترهيب والتخويف والقوّة في قطاع غزّة، فيما إسرائيل دولة تدير شؤونها حكومة مُنتخبة ديمقراطياً للدفاع عن أمن دولة إسرائيل. ويمكن إرجاع الموقف الأميركي، وموقف حلفاء لها، حيال موقف المُدّعي العام، إلى وجود تعليمات وتوجّهات، أملتها وفرضتها المواقف المُعارِضة، أصلاً، للمحكمة الجنائية الدولية، التي أُسّست في العام 2002 حين دخل نظام روما الأساسي المعتمد في 1998 حيّز التنفيذ، وفي مقدّم هذه الدول الولايات المتّحدة، التي يظهر أنّ موقفها غير مبرّر ومُنفعل، خاصّة عندما أعلن وزير خارجيتها أنتوني بلينكن، في وقت سابق، أنّه سيعمل مع المشرّعين الأميركيين لبحث إمكانية فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية. وقال بلينكن، أمام جلسة استماع في الكونغرس، إنّه «ملتزم» باتخاذ إجراء ضدّ هذا «القرار الخاطئ للغاية». وتزامنت تصريحات بلينكن مع حملة انخرط فيها الجمهوريون لفرض عقوبات على مسؤولي المحكمة، استعداداً للتأثير في مجرى عملية التصويت، علماً أنّ الولايات المتّحدة، وهذه مفارقة عجيبة، سبق أن أيّدت قرارات للمحكمة رغم أنّها ليست عضواً فيها، من قبيل تأييد مُذكّرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة نفسها ضدّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشأن الحرب في أوكرانيا.

تهدف خطوة المُدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كما شرح ذلك هو نفسه، إلى التذكير بأنّ القانون الدولي الإنساني يُطبّق بطريقة غير مُجزّأة على كلّ الأطراف المعنية بالنزاع المسلح. وهكذا، يمكن أن يتبين بشكل ملموس، بأنّ كلّ حيوات الإنسانية لها قيمة. ورغم أنّ كريم خان يَعتبر أنّه ليس هناك شكّ في ارتكاب مليشيات حركة حماس جرائم حرب، وبصرف النظر عن الحيثيات التي استند إليها، فإنّه يبدو واضحاً، حسب قوله، أنّ الجيش الإسرائيلي، وبمعزل عن الطبيعة «الديمقراطية» للدولة العبرية، تجاوز القواعد التي تضمن احترام القانون الإنساني خلال الحرب. فبنيامين نتنياهو ووزير أمنه يوآف غالانت لم يأخذا أبداً الوضع الإنساني بعين الاعتبار. ولم يلتفتا إلى مجازر ومذابح الجيش الإسرائيلي. إلى جانب منعهما وصول المساعدات الإنسانية والغذائية لمصلحة سكان قطاع غزّة، منذ أكثر من سبعة أشهر. وحتّى تجرّؤ الولايات المتحدة على اتهام المحكمة بعدم الاختصاص هو موقف لا يُعتدّ به، ومردود، لأنّه لا يصمد أمام الوقائع والتحليل والمنطق.

> كلّ شيء يجب أن يُطبّق ويُشتغل عليه بجدّية وصدق لتفادي السقوط في هوّة مفاوضات السلام منذ أكثر من عقد من الزمن

> يبقى الرئيس الأميركي وحده الذي بمقدوره إحداث تحوّل ونتائج إيجابية على الأرض

ليست إسرائيل عضواً في المحكمة بخلاف دولة فلسطين، التي انضمّت إليها عام 2015. وإذا وضعنا جانباً سياسة اختبار القوّة من طرف المحكمة العليا الإسرائيلية والإدارة الأميركية، فإنّ الخلاصة الأساسية هي أنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي يتمتّع بتاريخ طويل من الإفلات من العقاب، فجرائمه موثّقة بشكل قوي ودقيق، وتُعدّ بالعشرات، منذ احتلال الأراضي الفلسطينية بالقوّة في يونيو/ حزيران 1967. ويتعيّن عليها أن تدفع اليوم الثمن. وما سيأتي بعد طلب كريم خان، ومآل هذا الطلب، ينطوي على أهمّية قصوى، فإسرائيل، التي تحكمها حكومة مُتطرّفة فاشية، غير مُستعدّة للرضوخ ولا للتفاعل الإيجابي مع أيّ منظّمة أو مؤسّسة أممية، ولا تأبه بما يصدر عنها، فهي واثقة من ضمان الحماية والرعاية من طرف الحلفاء، الذين نادتهم، واستنجدت بهم، ليتحركوا بهدف تمييع وتقزيم وتبخيس قرار المحكمة الجنائية الدولية، وتحويله قراراً ميتاً، ولتجاهل المحكمة، وللسعي إلى حرمانها من التمويل.

استعمال القوّة تُرجم في الحصيلة الثقيلة من الشهداء، الذين فاق عددهم، 35 ألفاً، إضافة إلى أكثر من 80 ألفاً من الجرحى، عدا الآلاف من المفقودين تحت الأنقاض. ناهيك بتفشّي الفوضى بسبب عدم استباق المآلات، وبلورة هدف سياسي واضح. وبسبب تصلّب وعناد إسرائيل وإصرارها على تنفيذ مخطّط الدمار الشامل. وللتذكير فقط، في العراق وأفغانستان إبّان الغزو الأميركي، على الأقلّ، يمكن الاعتراف رغم كلّ المُؤاخذات، بأنّ الولايات المتّحدة كان يحدوها هدف معين؛ أي فرض الديمقراطية من فوق، حتّى لو أنّ هذه الديمقراطية (الوهم) تضرّرت واهتزّت في زمن قياسي في مقابل واقع شديد التعقيد، خلافاً لما تصوّره وتوقّعه استراتيجيو المحافظين الجدد في الغرف المُغلقة، وما اقترحوه خريطةَ طريقٍ، آنذاك، على الإدارة الأميركية تحت قيادة الرئيس الأسبق جورج بوش. غير أنّ الأمر يختلف في قطاع غزّة المُدمّر بشكل يكاد يكون كاملاً. فإسرائيل ليست معنية بمستقبل القطاع ولا بمصير سكّانه. ما يهمّها هو تدمير كلّ ما يدل على الحياة، وتنفيذ إبادة جماعية. ويعرف كيان الاحتلال أنّ حركة حماس، التي تشكّلت ورأت النور تحت الاحتلال، لا يمكن استئصالها بعملية عسكرية واسعة في رفح، آخر مدينة لم يشملها حتّى الآن القصف المُكثّف والمُدمّر، والادعاء أنّ معركة رفح هي الطريق المُفضي إلى النصر المُطلق على «حماس» هو مُجرّد وهم، وكذبة كبيرة، وذريعة يوظّفها بنيامين نتنياهو وحلفاؤه للاستمرار في الحرب، وللتغطية على ما ينتظره من متابعات قضائية.

ما ارتكبته قوات الاحتلال، بكلّ الحقد والكراهية والانتقام، من جرائم ومذابح وتدمير للمؤسّسات والمنشآت، وتهجير وتجويع وحصار، لم يجد، حتّى الآن، من يردعه. فالأمم المتّحدة لا حول لها ولا قوّة أمام جبروت الفيتو الأميركي، والإدارة الأميركية، بحكم التحالف المُقدّس الذي يجمعها بإسرائيل، ليست جادّة ولا راغبة في كبح جماح حليفتها، التي وضعت جانباً قرارات محكمة العدل والمحكمة الجنائية الدوليتَين. وانتصرت لمنطق التصعيد وتنفيذ مزيد من المذابح. وربّما الإقدام على ارتكاب الأسوأ في مدينة رفح. وكلّ حديث عن «اليوم التالي» لا معنى له. كما أنّ التركيز على الإفراج عن الرهائن الإسرائيليين فقط، واعتباره رأس الرمح في مختلف أطوار المفاوضات السابقة والحالية واللاحقة، لن يحلّ المُشكلة. إنّ وقف الحرب، وكلّ أشكال الإبادة، والتدمير الممنهج، والحصار الجائر، وتمكين سكّان قطاع غزّة، من المواد الغذائية والطبّية ومختلف الخدمات الضرورية، يشكّل الخطوة الطبيعية والمُقدّمة الأساس لاستخلاص وضع يساعد في التفاوض الحقيقي والمنتج والقادر على هندسة وبلورة ملامح أفق سياسي، ليس بالضرورة أن إسرائيل هي التي ستقرّر مساره ومضمونه وأجندته، لأنّ ذلك إن حصل سيكون شاهداً على غباء وسذاجة المجموعة الدولية، بما فيها المكوّن العربي والمسلم. كلّ شيء يجب أنْ يُطبّق ويُشتغل عليه بجدّية وصدق لتفادي السقوط في الهوّة التي حفرتها مفاوضات السلام منذ أكثر من عقد من الزمن. إذ لاحظنا نوعية الثمار، وطبيعة النتائج، التي جلبتها للفلسطينيين بشكل خاص. لذلك، ينبغي أخذ الدروس واستخلاص العبر من فشل مسلسل «أوسلو»، الذي لم تكن فيه نقطة الوصول هي الاعتراف الضمني المذكور في الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية. أثيرت في القمّة العربية في المنامة فكرة نشر قوات مُتعدّدة الجنسيات تحت رعاية الأمم المتّحدة. كما طُرِحَتْ فكرةُ تنظيم مُؤتمر دولي جديد للسلام. طبعاً، إلى جانب مبادرة السلام العربية، التي ظلّت مُجرّد وثيقة جاثمة في الذاكرة السياسية للأنظمة العربية. قد تبدو هذه الأفكار باعثة على الأمل والتفاؤل المريح. لكنّ النقطة الجوهرية، والعنصر الأساس، في هذا المأزق كلّه، وهذا النفق المسدود، أنّ «البلوكاج» أو لجم عملية السلام، لا يوجد في مكتب الوزير الأول الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ولكن، في البيت الأبيض الأميركي. والغريب أنّ الرئيس جو بايدن رغم بعض القرارات العقابية الرمزية والمواقف، التي توحي بالتشدّد تجاه الحكومة الإسرائيلية، فإنّه يُعلن صراحةً التزام الولايات المتّحدة بحماية إسرائيل والدفاع عن أمنها، ولا يخفي انحيازه والتزامه الأخلاقي بخدمة أهدافها. ومع ذلك، فإنّه في ظلّ الخواء الذي يعمّ المنطقة العربية، وهشاشة وضمور دولها، وفي ظلّ انصياع مطلق لعدد من الدول الغربية للسردية الإسرائيلية، وذريعة معاداة السامية، التي أصبحت مصدر مظلومية فجّة ومفضوحة، يبقى الرئيس الأميركي وحده الذي بمقدوره إحداث تحوّل ونتائج إيجابية على الأرض.

إنّ تصدّع الوحدة الفلسطينية، ونشوب صراعات غير مسبوقة بين فصيليها الأساسيين؛ حركتي فتح وحماس، أسهما في تقويض بناء الدولة الفلسطينية، وأجهضا حلم الاستقلال، وتركا قطاع غزّة لمصير مجهول. كما عرّضا الضفّة للقضم المستمر، والقدس للتهويد المُستفزّ. وهذا ما يحتّم اعتماد بوصلة جديدة ومقاربة بديلة وتغييراً للمسار، فلا فعالية أمام تغوّل إسرائيل وتطرّف مستوطنيها، من دون تجديد هياكل السلطة، وضخ دماء جديدة في شرايينها، وإعادة بناء منظّمة التحرير الفلسطينية على قواعد وأسس صلبة، ومغايرة، تراعي مختلف التطورات والتحوّلات والمُستجدّات، لأنّه، في المحصّلة النهائية، لم يُنتج الزمن الضائع للسلام سوى صعود مدوٍّ لليمين الديني المُتطرّف، وترسيخ لسياسة الاستيطان، وتكريس لـ«يهودية الدولة»، لتنتعش وتزدهر العنصرية والكراهية تجاه الفلسطيني.

(كاتب وإعلامي مغربي)

غير المنظور في الأزمة اليمنية

نبيل البكيري

ربّما يفهم المتابعُ العادي، والبعيد من الأزمة والحرب في اليمن، بعد ما يقارب عشر سنوات من بدئها، أنّ ما يجري انقلاب ما تُسمّى جماعة الحوثي، المدعومة إيرانياً، على الدولة اليمنية، التي اسقطتها في 21 سبتمبر/ أيلول 2013، ولا يدرك، بعد ذلك، خلفيات مثل هذه الجماعة ودوافعها وأهدافها وجذورها، وأفكارها التي تستند إليها في وجودها وممارساتها، ما يجعل جزءاً كبيراً من المشكلة غير مرئي، بالتالي، يبني رؤيته وتصوّراته، بشكل جزئي وغير دقيق، للمشهد اليمني وتعقيداته.

فجماعة الحوثي تعتبر نفسها امتداداً فكرياً وثقافياً للمذهب الزيدي، الذي اندثر في إيران والمغرب العربي، ولم يعُد له وجود سوى في أقصى شمال اليمن، في منطقة صعدة اليمنية وما حولها، وهو مذهبٌ ينتمي إلى التيّار الشيعي العامّ. والزيدية مذهباً تُنسب إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، والذي لم يذكر التاريخُ عنه أنّه أسّس مذهباً، وإنّما كان معارضاً سياسياً لدولة الأمويين، وكان تلميذاً لواصل بن عطاء المعتزلي، بحسب الشهرستاني وابن خلدون. لكنّ الثابت تاريخياً أنّ مؤسّس المذهب الزيدي، الهادوي كما في كتبهم، هو ما يسمّونه بالإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي (254- 298 هـ)، والذي هاجر من بلدة الرس في الحجاز إلى صعدة اليمنية (284 هـ)، مؤسّساً للمذهب الهادوي الذي يطلقون عليه المذهب الزيدي نسبة إلى زيد بن علي، الذي كما ذكرنا لم يُثبت تاريخياً أنّه أسّس مذهباً فقهياً، والزيدية في حقيقتها أحنافٌ فقهياً، ومعتزلة عقائدياً. أخذ الهادي يحيي بن الحسين الرسّي أصول المعتزلة الخمسة، وحذف منها الأصل الرابع، وهو المنزلة بين المنزلتين، وأضاف مكانها، الإمامة، التي جعلها الأصل الأول من أصول مذهبه الجديد، والذي تحوّل بإضافة الإمامة من مذهب كلامي إلى مذهب سياسي، تمثّل في تأسيس دولته الهادوية الزيدية في اليمن، والتي ظلّت فترةً طويلةً تختفي وتظهر، حسب قوّة خصومها ومنافسيها، طوال التاريخ اليمني حتّى قيام ثورة 26 سبتمبر (1962)، والتي كانت قد قضت على دولة الإمامة الهادوية في اليمن، حتّى عودتها مع صعود جماعة الحوثي بانقلابها على الدولة اليمنية (سبتمبر/ أيلول 2014).

> ثمّة مَنْ لا يزال يرى نفسه أنّه ليس يمنياً، وأنّه هاشمي ومن درجة أعلى وأقدس من الجميع، يجب أن يُخصّص له خُمس ثروات اليمن

> خطورة ما يقوم به الحوثيون أنّهم يؤسسون مُجدّداً لحروب مستمرّة، تستند إلى تقسيم الناس حسب جيناتهم ومذاهبهم ومناطقهم ولهجاتهم

يبقى مَن لا يدرك هذه التفاصيل التاريخية بلا رؤية دقيقة لتعقيدات المشهد اليمني، ويبقى ينظر إلى الأزمة والحرب الراهنة من زاوية أنّها مُجرّد حرب سياسية على المكاسب والنفوذ، وهي طبعاً كذلك، في جزء منها. ولكن في القلب من هذه الحرب ومركزها، هناك البعد العقائدي الطائفي المُتمثّل بدوافع عقائدية وأيديولوجية لجماعة الحوثي، التي ترى أنّ لها حقّاً إلهياً وتاريخياً في حكم اليمن، وهو ما تُؤكّده كلّ أدبياتها ووثائقها، المُعلنةُ وغير المُعلنة، وتاريخ الفكرة الزيدية الهادوية منذ تأسيسها، باعتبارها فكرة خليطة من المذهبية والطائفية والسياسة، يبقى جوهرُها فكرة عقائدية مُسيّسة. وتكمن إشكالية عقائدية هذه الفكرة في أنّها تستند إلى الرؤية العقائدية العامة للمذهبية الشيعية، عموماً، وهو ما يتعلّق برؤيتها السياسية؛ أي الإمامة (باسمها القديم)، في أنّها من أصول الدين، فيما هي (الإمامة) في كلّ المذاهب السنّية ليست من أصول الدين، وإنّما من فروع المسائل الفقهية الدنيوية، بعكس اعتبارها أصلاً، وهذا ما جعلها تكون أكثر تعقيداً في رؤيتها إلى مسألة الحقّ الإلهي في الحكم، باعتبار ما تسمّيهم الزيدية الحوثية، اليوم، آل البيت هم الأحقّ بالحكم والمال والعلم من غيرهم. وهو جوهر الصراع الدائر منذ عقود وقرون في اليمن، وظاهرُ هذه اللحظة، التي ترى فيها جماعة الحوثي، باعتبارها ممثّلة للهادوية، أنّ زعيمها عبد الملك الحوثي هو الأحقّ بحكم اليمن دون غيره، وأنّ هذا الحقّ نصٌّ قطعيٌّ لا جدل فيه، وأنّ الهاشميين سلالة مُقدّسة، وأنّ من دونهم مُجرّد عبيد سخّرهم الله لخدمة هذه السلالة المُقدّسة، بحسب المنظور المذهبي والعقائدي الحوثي، وتقسيماته، ورؤيته إلى المجتمع والناس. ولا تقتصر هذه النظرة إلى الناس على اليمنيين فحسب، وإنّما على كلّ العرب، وخصوصاً في الخليج، الذين تراهم أيديولوجيا الحوثي مُجرّد لقطاء، يتحكّمون بثروةٍ ليست من حقّهم، وإنّما الأولى والأحقّ بها هم الحوثي وجماعته. وانطلاقاً من هذه الفكرة الجدلية؛ «آل البيت»، التي تناسلت منها جلّ إشكالات التاريخ القديم والمعاصر في اليمن، وغيرها من بلاد المسلمين، المتعلّقة بنظرية الحقّ الإلهي في الحكم، وحروب المسلمين وانشقاقاتهم، قديماً، مذاهبَ وطوائفَ وفرقاً شتّى، كلّ فرقة ترى نفسها الأحقّ بكلّ شيء من دون الناس، مُحتكرة الحقيقة في الدين، ومن ثمّ في السياسة والمال والعلم، في تأصيلٍ خطيرٍ للعنصرية، من وجهة نظر دينية بحتة.

أسير يمني أطلق الحوثيون سراحه في 26 مايو، صنعاء (محمد حمود/Getty)

تكمن المشكلة (أو الخطورة) يمنياً، اليوم، إذا فرضنا جدلاً، تجاوزنا كلّ فرضيات النقاش الفقهي التقليدي لهذه القضية، وجدلياته العقيمة، في أنّ ثمّة مَنْ لا يزال، بعد أكثر من ألف عام، يرى نفسه من خلال إنزال هذه القضية للنقاش، وفي هذا التوقيت بالذات، أنّه ليس يمنياً، وأنّه هاشمي ومن درجة أعلى وأقدس من الجميع، يجب أن يُخصّص له خُمس ثروات البلاد من دون الناس، في دلالةٍ خطيرةٍ على عمق الأزمة التي يعيشها اليمن، في شقّيها، المذهبي والطائفي، وأنّ ثمّة مأزقاً حقيقياً في ما يتعلق بجذور الصراع الخفية للحرب الدائرة في اليمن، غير تلك الأسباب السياسية التي تحصر الصراع بين شرعية وانقلاب. مأزق اللحظة اليمنية الراهنة ليس في حالة الحرب الدائرة وطول أمدها فحسب، بل في عودة اليمن عقوداً، بل قروناً، إلى الوراء، تخلّفاً وتراجعاً في كلّ المستويات، حتّى عن منظومة الأفكار والتصوّرات الإنسانية المُجرّدة، فضلاً عن الارتداد عن جوهر الإسلام الذي يُتصارَع، اليوم، تحت لافتاته، إذ تكمن الخطورة في أنّ هذا الصراع يتّخذ من الإسلام مادّة سجالية، وشعارات للحرب والمعركة، وفي مستهلّ القرن الواحد والعشرين، عصر الثورات الإنسانية الكبرى في العلم والأخلاق والتكنولوجيا، فتطفو إلى السطح جماعة لا تزال خارج سياق اللحظة والواقع، وكلّ ما له علاقة بحداثة الإنسان السياسية والأخلاقية والمدنية.

خطورة ما يقوم به الحوثيون، اليوم، أنّهم يؤسسون مُجدّداً لحروب مستمرّة، تستند إلى تقسيم الناس حسب جيناتهم ومذاهبهم ومناطقهم ولهجاتهم وأحسابهم وأنسابهم، ويتم ذلك كلّه وفقاً لقانون يسنّ ويشرعن لهم ذلك كلّه مثل قانون الخُمس الذي أصدروه. وهكذا، تصبح العنصرية قانوناً نافذاً لا أحد يمتلك حقّ مواجهته والاعتراض عليه، فكلّ من يعترض على قانون العنصرية كافر وعميل مباح الدم والعرض والمال، فلكم بعد هذا كلّه أن تتصوّروا كيف سيغدو اليمن في ظلّ وضع انقلابي شاذّ كهذا، يُشرعَن فيه كلّ الشذوذ، ويُسنّ له قوانين وأحكام منظّمة!

من لا يدرك هذه التعقيدات في الملفّ اليمني لا يمكن، في حال من الأحوال، أن يفهم ديناميات الصراع الدائر في اليمن، ولا أفق هذا الصراع ومآلاته على اليمن والمنطقة كلّها، ومن ثمّ، لا يمكن أن يضع مقارباته وحلوله لما يجري من دون إدراك هذه الخلفية للصراع الذي يجهلها أو يتجاهلها المجتمع الدولي في كلّ مقارباته للملفّ اليمني، مما جعلهم يدورون في حلقة مفرغة منذ ما يقارب عشر سنوات، وهم في نفس المكان لم يتقدّموا خطوة واحدة نحو الحلّ والسلام، ولن يتقدّموا ما داموا يقفزون فوق هذه الحقائق التاريخية المُجرّدة، التي ينبغي فهمها لفهم طبيعة الصراع في اليمن، وكيفية حلّه.

(كاتب يمني في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads